زيادة على أساس سنوي بنسبة 3.5 في المئة لتصل إلى 40.9 ملياراً

تطور حجم الودائع بوحدات الجهاز المصرفي خلال مايو 2016

ارتفعت الودائع في القطاع المصرفي الكويتي بنهاية مايو العام الحالي بنسبة 3.5 في المئة عن مايو من العام الماضي، مقابل 4.6 في المئة في العام الماضي لنفس الشهر، وقد بلغ إجمالي الودائع المصرفية نحو 40.9 مليار دينار وفقا لبيانات بنك الكويت المركزي.

وبفضل زيادة ودائع القطاع الخاص بما يقترب من 664 مليون دينار وبنسبة تفوق معدل النمو منذ بداية العام حتى مايو الماضي، وزيادة ودائع القطاع الحكومي بحوالي 723 مليون دينار أي بمعدل أكبر نسبيا من معدل النمو حتى مايو الماضي سجل النمو السنوي 1.4 مليار دينار.

وعلى أساس المقارنة الشهرية، انخفض حجم الودائع نسبيا في مايو عن الشهر السابق له بنسبة 0.2 في المئة أي حوالي 77 مليون دينار عن إبريل الذي تخطى فيه حجم الودائع 41 مليار دينار.

وتمثل ودائع القطاع المصرفي أهم مصادر أمواله وجانبا بارزا من موجوداته، فما زالت حصتها من موجودات القطاع في اتجاه تصاعدي مسجلة ثاني أكبر حصة خلال مايو في عامين بعد الشهر السابق له «إبريل»، لتشكل 69 في المئة من الموجودات خلال مايو، ويأتي هذا الارتفاع مصحوبا بزيادة حصة ودائع القطاع الخاص لتصل إلى 58.7 في المئة من الموجودات، وانخفاض نسبي في حصة ودائع القطاع الحكومي الذي شكل 10.3 في المئة من موجودات القطاع المصرفي في مايو.

وقد زادت حصة ودائع القطاع الخاص إلى ما يفوق 85 في المئة من إجمالي ودائع القطاع المصرفي في مايو بينما انخفضت حصة ودائع القطاع الحكومي نسبيا إلى ما يمثل 14.9 في المئة من الودائع.

وتعد التسهيلات الائتمانية الممنوحة وأدوات الدين العام والاستثمارات المحلية من اهم الأنشطة التي تساهم في تمويلها ودائع الجهاز المصرفي بصفة عامة، وبرغم اتجاه الانخفاض منذ بداية العام لحصة النشاط الائتماني الممنوح من ودائع القطاع المصرفي إلا أنها في مايو كسرت هذا الاتجاه لتسجل ثاني ارتفاع لها في العام الحالي ليمثل الائتمان 82.2 في المئة من الودائع في مايو، فيما تعد أدنى من حصتها في ذات الشهر من العام الماضي حين شكلت 83.8 في المئة.

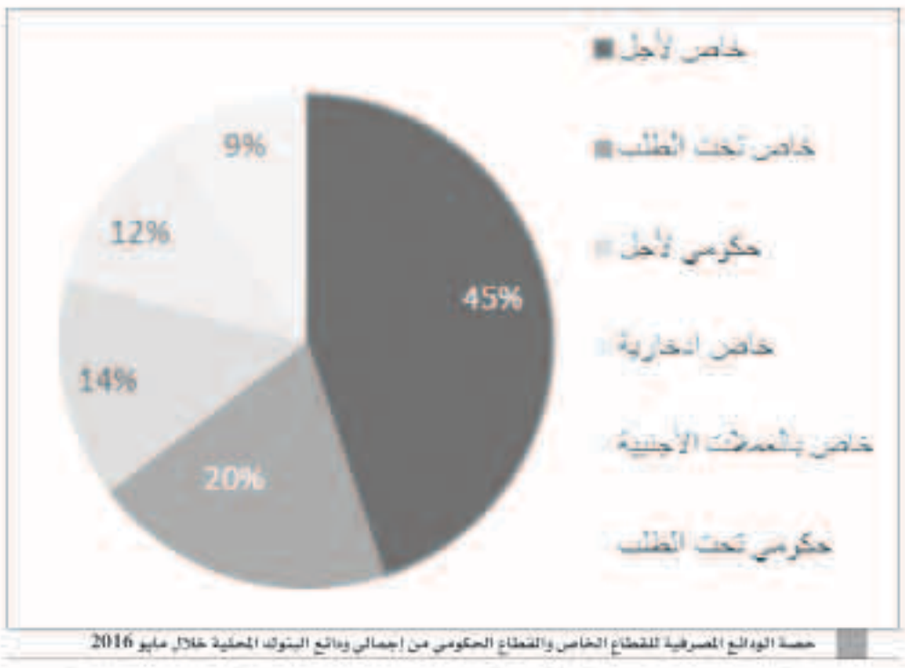

حصة الودائع المصرفية للقطاع الخاص والقطاع الحكومي من إجمالي ودائع البنوك المحلية خلال مايو 2016

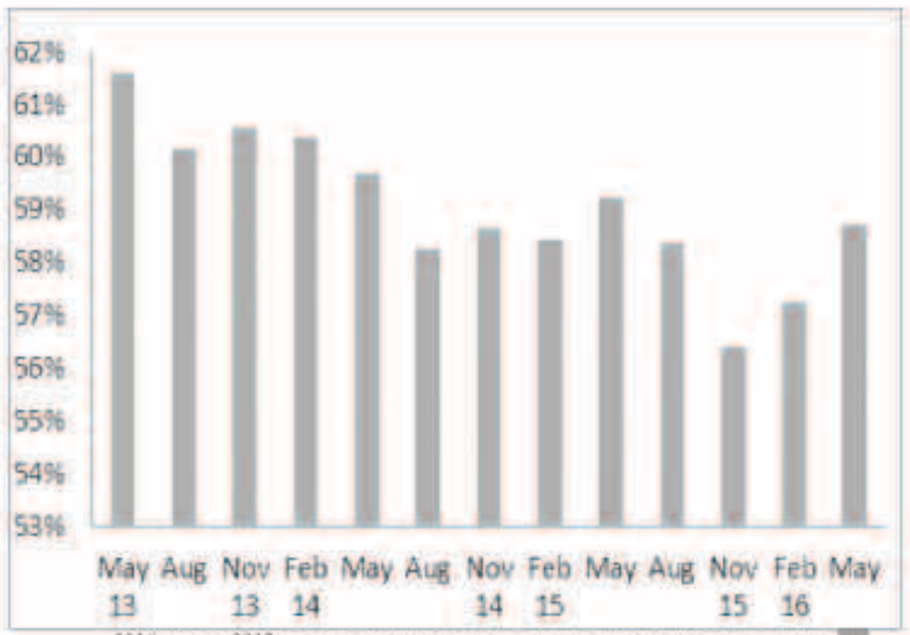

تطور حصة ودائع القطاع الخاص من إجمالي موجودات البنوك المحلية بداية مايو 2013 حتى مايو 2016

إجمالي ودائع القطاع الخاص:

زادت ودائع القطاع الخاص على أساس شهري في مايو محافظة على اتجاهها التصاعدي، لتصل إلى أكثر من 34.8 مليار دينار، بنسبة 0.7 في المئة أي بنحو 255 مليون دينار، ومازالت تشهد معدلات نمو شهرية متذبذبة إذ يأتي هذا التحسن الشهري في مايو بعد تراجع شهري نسبته 1 في المئة في أبريل، ولم تصل معدلات نمو ودائع القطاع الخاص حتى شهر مايو إلى معدلات نموها في الأعوام السابقة في نفس الفترة، إذ يأتي مايو باقل نمو سنوي في العام الحالي والأدنى الذي يسجله شهر مايو منذ خمس سنوات برغم انها زادت فيه بنسبة تفوق 1.9 في المئة على اساس سنوي مقابل نمو سنوي نسبته 5.3 في المئة في مايو العام الماضي.

وقد ارتفعت حصة المعروض النقدي من ودائع القطاع المصرفي نسبيا في مايو على اثر التحسن الطفيف لودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية وبرغم انخفاض ودائع القطاع الحكومي، إذ يمثل المعروض النقدي 89 في المئة من الودائع في مايو مقابل 88 في المئة في أبريل، في حين شكلت ودائع القطاع الخاص 95.6 في المئة من المعروض النقدي في مايو، وقد ارتفع المعروض النقدي بنسبة 0.9 في المئة أي باعلى نسبيا من الزيادة الشهرية لودائع القطاع الخاص، ليزيد المعروض النقدي عن 36.4 مليار دينار في مايو، في حين ارتفع بنسبة 1.9 في المئة عن نفس الشهر من العام الماضي، ويمثل الائتمان الممنوح في مايو 96.3 في المئة من ودائع القطاع الخاص منخفضا نسبيا عن حصته في الشهر السابق له، وهي مستويات مازالت تفوق حصة الائتمان التي استحوذت على 92.9 في المئة من ودائع القطاع الخاص في مايو العام الماضي.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، وتشهد الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملة الأجنبية من ودائع القطاع الخاص في مايو استقرارا نسبيا عن الشهر السابق له، إذ يشكلان على الترتيب 89.5 في المئة و10.5 في المئة. وبذلك تزيد حصة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية على حساب ودائع القطاع بالعملة الأجنبية مقارنة بشهر مايو العام الماضي، إذ أن حصة الودائع بالعملة المحلية أدنى من حصتها التي مثلت 87.7 في المئة من ودائع القطاع الخاص في نفس الشهر العام الماضي في حين أن الودائع بالعملة الأجنبية أدنى في العام الحالي من حصتها التي مثلت 12.7 في المئة من ودائع القطاع الخاص في مايو العام الماضي. وتتكون الودائع بالعملة المحلية من ثلاثة أنواع من الودائع طبقا لأجال استحقاقها، وهي الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والودائع لأجل.

التوزيع النسبي لودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية

يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لأجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، اذ تشكل الودائع بأجل 59.1 في المئة من ودائع العملة المحلية خلال شهري مايو وأبريل، وبذلك زادت عن حصتها التي مثلت 56 في المئة في مايو العام السابق، بينما تمثل الودائع تحت الطلب 25.9 في المئة في مايو وهي أدنى من حصتها التي بلغت 27 في المئة من الودائع بالعملة المحلية في نفس الشهر العام الماضي، فيما تشكل حصة الودائع الادخارية 15.1 في المئة مقابل 16 في المئة في مايو العام الماضي من إجمالي ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية.

وفقا للتصنيف السابق لأنواع ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، ارتفعت الودائع تحت الطلب في مايو بنسبة 1 في المئة أي نحو 91 مليون دينار عن أبريل الذي تراجعت فيه بنسبة 2.3 في المئة على أساس شهري، فقد بلغت الودائع تحت الطلب نحو 8.1 مليار دينار في مايو، بينما ارتفعت ودائع الإدخار في مايو بنسبة 0.5 في المئة أي حوالي 23 مليون دينار مقارنة بحجمها في الشهر السابق له، فقد بلغت 4.7 مليار دينار في مايو. في حين تحسنت ودائع القطاع الخاص لأجل بمعدل 0.3 في المئة في مايو أي نحو 56 مليون دينار عن أبريل، إذ بلغ حجمها نحو 18.4 مليار دينار في مايو.

وعلى ما سبق فقد تخطت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية حاجز 31 مليار دينار في مايو محافظة على مسيرتها التصاعدية، بزيادة شهرية طفيفة نسبتها 0.5 في المئة أي حوالي 170 مليون دينار عن حجمها في أبريل الذي بلغ 30.99 مليار دينار. ويأتي هذا التحسن الطفيف في مايو بعد تراجع شهري أكبر وصل 1 في المئة في أبريل. على الجانب الأخر ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية في مايو بنسبة 1.6 في المئة أي ما يعادل نحو 58 مليون دينار لتصل إلى ما يعادل 3.66 مليار دينار، ويأتي هذا الأداء بعد تراجع شهري كانت نسبته 1.5 في المئة في أبريل حين بلغت ما يعادل 3.6 مليار دينار، ويلاحظ أن هذه الزيادة هي الأولى التي يسجلها شهر مايو خلال خمس سنوات مضت.

أما على أساس النمو السنوي لودائع القطاع الخاص في مايو، فقد انخفضت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب بنسبة 1.2 في المئة عن نفس الشهر من العام الماضي. فيما كان أداء الشهر مختلفا في العام السابق فقد ارتفعت فيه بنسبة 2 في المئة، فيما واصلت الودائع الادخارية تراجعها منذ مايو العام الماضي على أساس سنوي منخفضة بنسبة قدرها 4.1 في المئة في العام الحالي، في حين استقر النمو السنوي للودائع بأجل مسجلا 9.7 في المئة في مايو وأبريل العام الحالي، لكن هذا المعدل يفوق بكثير نموها السنوي الذي نسبته 1.6 في المئة خلال شهر مايو من العام الماضي.

وقد انعكس الأداء السنوي لأنواع ودائع القطاع الخاص على وتيرة نمو ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، إذ ارتفعت في مايو العام الحالي بنسبة 4.5 في المئة على أساس سنوي وهو يفوق نموها السنوي في ذات الشهر العام الماضي الذي كانت نسبته 1.4 في المئة، في حين انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية خلال مايو على أساس سنوي بنسبة كبيرة وصلت إلى 15.9 في المئة، في حين أنها شهدت نموا سنويا كبيرا وصل إلى 42 في المئة في ذات الشهر من العام الماضي.

إجمالي ودائع القطاع الحكومي

انخفضت في مايو ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية عن حجمها في أبريل، لكنها مازالت تتجاوز حاجز الستة مليارات دينار مسجلة 6.1 مليار دينار في مايو، بانخفاض شهري نسبته 5.2 في المئة أي حوالي 331 مليون دينار عن مستواها القياسي الذي فاق 6.4 مليار دينار في إبريل ، أما على أساس المقارنة السنوية فمازالت ودائع القطاع الحكومي تفوق مستوياتها في مايو من العام الماضي بزيادة نسبتها 13.4 في المئة.

وقد تراجعت حصتها في مايو لتمثل 14.9 في المئة من إجمالي ودائع القطاع المصرفي مقابل حصة شكلت 15.7 في المئة في أبريل، بينما مازالت تفوق حصتها التي شكلت 13.6 في المئة في العام الماضي.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لأجالها إلا أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة زادت إلى 96.6 في المئة في مايو من إجمالي ودائع القطاع، بينما انخفضت حصة الودائع تحت الطلب عن معدلاتها الطبيعية نسبياً لتمثل 3.4 في المئة من ودائع القطاع الحكومي في مايو.

وبرغم انخفاض ودائع القطاع الحكومي تحت الطلب خلال مايو بنسبة كبيرة وصلت 60 في المئة أي نحو 310 مليون دينار مقارنة بالمستوى القياسي في الشهر السابق له، إلا أنها تبقى ثاني أعلى قيمة يشهدها شهر مايو منذ خمس سنوات بعد مايو العام الماضي. إذ بلغت الودائع تحت الطلب 205 مليون دينار للقطاع الحكومي في مايو مقابل أكثر من 515 مليون دينار في أبريل ويذكر أنها زادت في أبريل بنسبة شهرية غير مسبوقة خلال عامين وصلت إلى 97 في المئة.

أما ودائع القطاع الحكومي لأجل فقد انخفضت في مايو بنسبة طفيفة قدرها 0.4 في المئة اي نحو 21 مليون دينار عن حجمها في أبريل، إذ بلغت 5.89 مليار دينار في مايو مقابل 5.91 مليار دينار في إبريل، ويأتي هذا الأداء في مايو بعدما شهدت نموا شهريا أكبر وصل إلى 3.2 في المئة في ابريل.

وعلى أساس المقارنة بأدائها في مايو العام الماضي فإن ودائع القطاع الحكومي تحت الطلب أقل بما يزيد على 171 مليون دينار اي ما نسبته 46 في المئة عن نفس الشهر من العام الماضي، فيما كانت تزيد في ذات الشهر من العام الماضي بنسبة كبيرة اقتربت من 134 في المئة أي زيادة عن 215 مليون دينار.

وقد ارتفع معدل النمو السنوي لودائع القطاع الحكومي لأجل بشكل ملحوظ مسجلا 17.9 في المئة في مايو العام الحالي بينما كانت تشهد معدل تراجع وصلت نسبته 5.1 في المئة في مايو العام الماضي.

موجودات البنوك المحلية

تحسنت موجودات البنوك المحلية الكويتية نسبياً خلال شهر مايو ليصل حجمها 59.3 مليار دينار في مايو بنسبة نمو 0.1 في المئة أي 46.8 مليون دينار مدفوعة بزيادة في حجم السيولة النقدية لديها بنسبة وصلت 16 في المئة، وانخفاض حجم ودائع القطاع الحكومي بنسبة 5.2 في المئة عن الشهر السابق له، فيما زادت موجودات البنوك في العام الحالي بنسبة 2.8 في المئة أي نحو 1.6 مليار دينار عن حجمها في مايو من العام السابق، ويأتي شهر مايو بمعدل ارتفاع سنوي اقل بكثير من زيادتها السنوية التي وصلت نسبتها 6 في المئة حين بلغت موجودات البنوك المحلية 57.7 مليار دينار في مايو من العام الماضي.

بعد حصوله على الميدالية البرونزية في أولمبياد ريو2016

«Ooredoo» تستضيف البطل الأولمبي عبدالله الرشيدي في مقرها الرئيسي

البطل الأولمبي عبدالله الرشيدي مع المدير العام والرئيس التنفيذي الشيخ محمد بن عبدالله ال ثاني

حصوله على الميدالية البرونزية في مسابقة (سكيت) للرماية في دورة الألعاب الأولمبية الصيفية 2016 المقامة في مدينة ريو ديجنيرو البرازيلية، استضافت Ooredoo الكويت الرامي الكويتي عبدالله الطرقي الرشيدي وذلك بدعوة من المدير العام والرئيس التنفيذي الشيخ محمد بن عبدالله ال ثاني.

وأعرب آل ثاني خلال لقائه مع الرشيدي عن فخره بالإنجاز الذي حققه الرشيدي، مؤكدا حرص الشركة بالاهتمام بالمواهب المحلية وذلك اتساقاً مع سياستها المبنية على الاهتمام والتواصل والتحدي، كما أكد على حرص الشركة على دعم الشباب والرياضيين في مختلف المحافل من خلال سياستها للمسؤولية الاجتماعية.

ومن جانبه تقدم عبدالله الرشيدي بالشكر لشركة Ooredoo على حفاوة الإستقبال وعلى التكريم الذي حضي به من قبل الشركة، وقال: «أشكر شركة Ooredoo وعلى رأسها المدير العام والرئيس التنفيذي الشيخ محمد بن عبدالله آل ثاني، وهذا ما عهدناه منهم ومن حرصهم على مشاركة الناس اهتماماتهم وأفراحهم.» وبمناسبة فوزه، قدمت له الشركة خط مميز مع مكالمات وإنترنت للاستخدام المحلي من غير حدود، بالإضافة إلى جهاز هاتف ذكي مميز.

يذكر أن الرشيدي فاز بالميدالية البرونزية بعد تحقيقه 16 نقطة، متفوقاً على الرامي الأوكراني ميكولا ميلنشيف الذي سجل 14 نقطة وذلك في مسابقة رماية السكيت، وتعد هذه خامس مشاركة له في الألعاب الأولمبية.

خلال الفترة من 25 إلى 28 سبتمبر في الريجنسي

«المزيدي العقارية» تطرح مشاريع في بريطانيا ودبي بمعرض «العقارات الكويتية والدولية»

اعلنت شركة المزيدي العالمية العقارية عن مشاركتها في معرض العقارات الكويتية والدولية الحدث العقاري الأكبر والأبرز في الكويت على الإطلاق من تنظيم شركة إكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 25 إلى 28 سبتمبر المقبل في الريجنسي.

وأوضح رئيس مجلس الإدارة في الشركة محمد إبراهيم المزيدي ان الشركة هي احدى الشركات المتخصصة في التسويق والتطوير العقاري داخل وخارج الكويت.

وقال ان الشركة ستطرح في المعرض مشاريع في كل من بريطانيا ودبي حيث تشمل مشاريع بريطانية أراضي سكنية ذات وثيقة حرة ومصدقة من وزارة الخارجية البريطانية، بالإضافة الى شقق سكنية داخل وخارج لندن، وأيضا في دبي مشاريع على مستوى العالم لأول مرة من نوعه بيوت تحت الماء.

وقصور مفروشة من بنتلي هوم (اطلالة على برج خليفة وبرج العرب والماريتا) والكثير الكثير من المميزات وعائد مضمون لمدة 10 سنوات وتملك حر.

وتابع « بالنسبة الى بريطانيا ، هناك عدد من المناطق التي يقبل الكويتيون والخليجيون على شراء الأراضي السكنية والتملك فيها».

واشار إلى ان ارتفاع قيمة الدولار مقابل الجنيه الإسترليني عزز جاذبية الاستثمار في بريطانيا بالنسبة للمشترين.

في الشرق الأوسط ، مضيفا ان حجم الاستثمارات الخليجية في العقارات البريطانية بلغت نحو 3 مليارات دولار في العام 2014.

تركزت معظمها في لندن ،فيما ضح المستثمرين الخليجيون نحو 45 مليار دولار في العقارات السكنية والتجارية في السوق.

ودعا المهتمين بشراء العقارات الخارجية التعرف على مشاريع الشركة من خلال معرض العقارات الكويتية والدولية الذي تنظمه إكسبو سيتي والذي يعد من افضل المعارض العقارية في السوق خلال الوقت الراهن».

محمد المزيدي

مجموعة «لاندمارك» توقع اتفاقية مع «ريم مول» أبوظبي

اعلنت مجموعة «لاندمارك» الرائدة على مستوى المنطقة في تجارة التجزئة والضيافة، عن توقيعها اتفاقية مع «ريم مول» الوجهة الرائدة في عالم تجارة التجزئة والترفيه في العاصمة الإماراتية، أبوظبي. حيث ستشهد الاتفاقية افتتاح 23 وجهة تسوق جديدة في العاصمة الإماراتية في العام 2018.

وكجزء من الاتفاقية، سيضم «ريم مول» بمساحته الممتدة 2 مليون قدم مربع، مجموعة من العلامات المتميزة تحت مظلة «لاندمارك» مثل سنتر بوينت وهوم سنتر وماكس وايكونيك وسبورتس ون وشو إكسبرس بالإضافة إلى متاجر امتيازيه مثل نيو لوك وريس وادیداس كيدز وايكو وكوتون ويورز لندن وليبسي وستيف مادن وكاريبيسا ونور وبابلوسكي وإيروسولز وكيرت غايغر وستراید رایت وبوكيت وبلوكو 31 وكازار ولوريبلو حيث ستكون هذه العلامات بمثابة إضافة متميزة إلى ما يقدمه «ريم مول» وذلك ضمن مساحة اجمالية لمجموعة «لاندمارك» تزيد عن 200 الف قدم مربع متوزعة ضمن المشروع المتميز «ريم مول».

وتعليقا على الأمر، قال شين إلدستروم، الرئيس التنفيذي للعمليات في «ريم مول»: «نعمل من خلال ريم مول على الإرتقاء بقطاع التجزئة في ابوظبي إلى مستويات جديدة، وهذا الاتفاق الجديد مع مجموعة «لاندمارك» سيقدم عددا من العلامات التجارية الأكثر شعبية في العالم إلى مكان واحد، خاصة أن مجموعة «لاندمارك» ستسهم في دعم حماستنا مع التزامها الكبير بأعلى معايير الجودة في مجال تجارة التجزئة وخدمة العملاء، مما يجعلها الشريك المثالي للمساعدة في الوصول بنا إلى أكثر موقع نابض بالحياة في ابوظبي. كما نتطلع إلى مواصلة التعاون الناجح في 2017 وما بعدها».

من جانبه قال مانو جيسواني، مدير «مجموعة لاندمارك»: «إن ما تشهده العاصمة الإماراتية أبوظبي من نمو لافت في مراكز التسوق والإمكانيات الكبيرة في قطاع التجزئة يعتبر مؤشرا حقيقياً لنمو وحيوية قطاع التسوق والفنون والترفيه والثقافة والتي تعتبر مصدر جذب كبير للمقيمين والسياح، كما أن التوسع الاستراتيجي لمجموعة «لاندمارك» في حضورها في أبوظبي من خلال مشروع «ريم مول» سيقدم المزيد من العروض لعملائنا، ونتطلع قدما للعمل مع فريق «ريم مول» لإطلاق مزيد من المشاريع الجديدة المتميزة».

ويتم تطوير مشروع الريم مول بالشراكة بين الشركة الوطنية العقارية وشركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية ومن المتوقع افتتاحه عام 2018 مع بدء العمليات الإنشائية في العام 2015. وسيكون مركزاً لأنشطة التجزئة والترفيه والمطاعم. والجدير بالذكر أن «ريم مول» يتمتع بموقع استراتيجي مميز ضمن المنطقة التجارية والسكنية الجديدة . وسيقدم لزواره تجربة فريدة من نوعها تجمع بين التسوق والأنشطة الترفيهية المتنوعة، مما سيساهم في تعزيز أسلوب حياة راق وعصري في أبوظبي. ويضم المشروع أكثر من 450 متجرا و85 مطعما ومجموعة متنوعة من المراكز الترفيهية وهايبر ماركت وأربعة متاجر كبرى ومجمع لصالات السينما ومطاعم ومنطقة داخلية ستضم أكبر حديقة ثلجية داخلية مغطاة في العالم حيث يستمتع بها جميع أفراد العائلة برياضات التزحلق والتزلج.